

د. مصطفى

الرفاعي

## الصناعة.. طريق الرجاء

الصناعة طريق القيمة المضافة المرتفعة.

هي السبيل لتعظيم قيمة العمل وجهد الإنسان. هي أيضا الطريق لتحقيق أعلى مردود اقتصادي وهي الطريق للحصول على عائد كبير للفكر، فتعظيم المكون التكنولوجي في العمل وفي العملية الصناعية هو أجمل وانكى استغلال لطاقات وملكات المبدعين من أبنائنا.

هي الطريق لبناء دولة قوية اقتصاديا

وحضاريا وعلميا وتكنولوجيا، أي أنها

الطريق كي تقبوا مصر مكانها بين دول العالم

المتقدم والمتحضر.

الاستثمار في الصناعة هو استثمار في

عمليات إنتاجية تتمتع بحيوية وديناميكية

تضفي خيراتها على شعبنا وترتقي بأبنائنا

فكريا وسلوكيا وحضاريا. قيمة مضافة

للخامات وفي المنتج وقيمة مضافة في الثروة

والاقتصاد وقيمة مضافة في تكوين الفرد

وعقله.

الحقل الصناعي مدرسة ولادة للخبراء

والمتخصصين في مجالات التخصص الفتي

المختلفة. حيثما حلوا هم خير سفراء وخير

نماذج، احترام اقرانهم لهم هو اعتراف

بمكانة بلادهم ويجلب لمصر التقدير

والاحترام. والقياس هنا بالمستويات

والمعايير العالمية دون غيرها.

المفاضلة بين التنمية الصناعية

والخصخصة لا تحتاج الى برهان. الاولى

تعينة واستثمار مشروع التنمية القومي الذي

لا خلاف عليه ولا جدال حوله، الثانية هي

تصفية وبيع لأصول يملكها الشعب في

شخص الدولة بأسباب ومبررات.

شتان بين فرحة البناء والانجاز كعمل

يبعث المهمة في النفوس وبين بيع أصول

أثمرها مشروع قومي انخرط في بنائه

وتنفيذه جيل أو أجيال يجري تملكها الى

العوام والأجانب.

إلا ان الصناعة لا تنهض عشوائيا ولا

انفراديا. فالعشوائية تفتقد الفكر الصناعي

العصري وتؤدي الى الفشل والخسارة

وضياع الأموال.

الصناعة لا تنهض أيضا في غياب مظلة

قوية توفر لها التوجيه والمساندة السياسية

والتقنية المنظومة الصناعية مكانها هو قلب

المنظومة الاقتصادية للدولة. وفي غيبة

المنظومة الصناعية تكون المنظومة

الاقتصادية في غاية الضعف والهزال. أي

واقع يعاني من العجز المتزايد، وهو عجز

دوائه ليس في الاقتراض من الداخل والخارج

وليس بيع كل ما نملك من ثروات وأراض

وأصول الى من يستحق ومن لا يستحق،

وليس في استحداث وفرض ضرائب جديدة،

وليس في انعقاد الرجاء على انقاذ ياتينا من

الغرب، فلن ياتينا انقاذ من الغرب. العلاقات

مع الدول الصناعية لن تكون ابدا في صالح

مصر إلا إذا سادها قدر من التكافؤ والندية.

إلا أنني اعترف ان تحقيق قدر من التكافؤ

لا يأتى إلا بالنزول لحلبة تحديات العصر

وإحراز أهداف تعتمد على صلابة الإنسان

وتفوقه في الفكر والنكاء والابداع. البداية

هي بناء الإنسان القادر على ركوب الصعب

وتحقيق الانجاز في حلبة التحديات. تحديات

في الفكر والعلم والتخطيط ووضع

السياسات، وتملك التكنولوجيا وتملك القدرة

على إدارة المجتمعات والشركات والمؤسسات

ومراكز التطور والتطوير التقني واكتشاف

الاختراعات، من الواضح ان الطريق المطلوب

يختلف عما نعيشه ونراه اليوم.

فبناء القواعد والمؤسسات الصناعية لن

يكون بطريق الاستسهال ولا باوهام سحرية

تخطف الابصار وتخلع النفوس والقلوب.

الاهداف المعلنة في السياسات الاقتصادية لا

تختلف عليها ومنها تحسين الميزان

التجاري وزيادة الصادرات وزيادة فرص

العمل وتشجيع الاستثمار، ولكن تحسين

الصادرات لا يأتى إلا باكمال المنظومة

العصرية المتكاملة التي تتمتع بروعة الفكر

والتصميم حتى يكون المنتج الصناعي له

الخواص التصميمية والتقنية عالية

المستوى، منتج صناعي نتج في احضان امة

ودولة ترعى صناعاتها وتضرب على ايدي

من يخرّب مسيرتها الوطنية المقدسة لأغراض

انتهازية، الأمثلة عديدة التهريب للداخل

والخارج والهروب،

تهريب المنتجات الرديئة للداخل وتهريب

الأموال للخارج أو الهروب من سداد الأموال

المقترضة من البنوك أو غير ذلك من ممارسات

التربح والثراء السريع التي تعاني منها

مصر الآن.

لن ترقى الصناعة في ظل مناخ أو سياسات

تشجيع الاستيراد أو في ظل اقتصاد خدمات،

الذين يدعون ان مصر تستطيع ان تعتمد على

اقتصاد الخدمات سواء كانت سياحية أو

مصرفية اختاروا الا يراهنوا على الصناعة

المصرية لاعتمادهم انه رهان خاسر أو انه

طريق صعب يحتاج الى جهد وعلم وخبرة.

أو أنهم تبناوا سياسات مستوردة من الدول

التي لها مصلحة في الاستحواذ على السوق

المصري على حساب نمو ونجاح الصناعة

الوطن. دعواهم أننا في عصر العولمة وهي

دعوى اطلقها الاستعمار الجديد للنفوذ الى

اسواق العالم والاستحواذ عليها والسيطرة

على بلاد كانت على ابواب الاندماج في قوى

اقتصادية اقليمية لديها البترول والخامات

وينقصها التصنيع والتكنولوجيا.

علينا ان ندرك ان هذه الدعوات التي اطلقها

الغرب ليست في صالح مصر، وان تطبيق

هذه السياسات أدى الى ضرر بالاقتصاد

وفشل كان متوقعا.

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية

الاسبق